

## الفصل السابع

# عمرُ والحكومةُ العَصْرِيَّةُ

من الحقائق التي لا يحسن أن تغيب عنا ونحن نقدر الأبطال من ولاة العصور الغابرة، أنهم أبناء عصورهم وليسوا أبناء عصورنا، وأنا مطالبون بأن نفهمهم في زمانهم، وليسوا هم مطالبين بأن يشبهونا في زماننا، وأنَّ الرجل الذي يصنع في عصره خير ما يصنع فيه هو القدوة التي يقتدي بها أبناء كل جيل، ولا حاجة به إلى الاقتداء بنا! ولا أن يشق حجاب الغيب لينظر إلينا ويعمل ما يوافقنا ويرضينا.

ويحسن بنا أن نذكر مع هذا أشكال الحكومات بمرتبة دون مرتبة المبادئ التي تقوم عليها، وأنَّ المبادئ التي تقوم عليها بمرتبة دون مرتبة الروح الإنساني الذي ينبغي أن يعمها ويتخللها؛ لأنَّ المبدأ يعيبه أن يخلو من الروح الإنساني، ولا يعيب الروح الإنساني أن يخالف المبدأ في بعض الأحيان؛ فالملكية والجمهورية شكلان من أشكال الحكومة، قد يقومان على مبدأ واحد هو مبدأ الحكومة الشعبية أو الديمقراطية، ولكن العدل والحرية هما الروح الإنساني المقدم على المبدأ وعلى الشكل معاً؛ لأنَّ فقد المبدأ والشكل لا يضرنا إذا وجدنا العدل والحرية. أما فقدان العدل والحرية فهو الذي يضير ولو توافرت المبادئ والأشكال.

فإذا عرفنا العدل بروحه ولبابه فلا ضير عليه أن تنكره مبادئ الثورة الفرنسية أو مبادئ الوثيقة الكبرى في البلاد الإنجليزية، أو مبادئ الدستور الأمريكي في أيام آباء الدستور هناك، أو مبدأ من المبادئ التي لا تني تتجدد وتتغير كائنًا ما كان.

ويحسن بنا أن نسأل أنفسنا كلما أعجبنا بعظيم من عظماء العصور الحديثة: ماذا كان هذا العظيم صانعًا لو نشأ في القرن الأول للهجرة مثلًا أو القرن الأول الميلادي؟ أكان يصنع فيه ما هو «عصري» في زماننا، أو يصنع فيه ما هو عصري في ذلك الزمان؟ فمما لا مرأى فيه أنه يخالف عمله في زماننا، ولا يخالف عمله في زمانه

الذي نشأ فيه، ولا ملامة عليه فيما خالف وفيما وافق، بل اللوم علينا نحن إذ ننتظر ما لا ينتظر، ونقيس على غير قياس.

وإلى جانب هذا كله ينبغي أن نذكر ولا ننسى أن عصرنا ليس بخير العصور، وأننا لو ملكنا تبديله في كثير من الأمور لبدلناه، وأننا لا نتفق على استحسان الحسن ولا استقباح القبيح فيه، وأن الفارق الأكبر بينه وبين العصور الأخرى إنما هو فرق الألفة والاستغراب، فعصرنا مألوف لنا، وسائر العصور مستغربة في أنظارنا، وكثيراً ما يكون الاستغراب عريضاً سخيفاً متعلقاً بالمظاهر والأزياء دون الجواهر وحقائق الأشياء.

أذكر من الصور التي رأيتها في الصحف الأوروبية ولا أنساها صورةً جامعةً لبعض المشهورين والمشهورات في أزياء عصرنا وأزياء العصور السابقة على اختلافها، عرضتها الصحيفة وأحسبها كتبت تحتها: هل تعرف هؤلاء لو مروا بك في الطريق؟

فإذا تأملت الصورة رأيت فيها يوليوس قيصر في القبة الطويلة وكسوة السهرة السوداء، ورأيت كليوباترة في زي الباريسية العصرية، ثم رأيت أميراً من أمراء هذا الزمن وحكيماً من حكماؤه على نمط التماثيل التي حفظت لقياصرة الرومان وحكام اليونان، فإذا بك تستغرب ما تألف وتألّف ما تستغرب، وكأنك على استعداد أن تحادث يوليوس قيصر حديثك للرجل الذي يفهمك وتفهمه من الكلمة الأولى، وعلى حذر أن تقارب الرجل الذي مثله لك الصورة في زي الأقدمين المخالفين لك في العقيدة والشارة والذوق ونمط التفكير والنظر إلى الأشياء.

هذه صورة نشرت يومئذ للتسلية والفكاهة، ولكنها خليقة أن تعلمنا الكثير، وأن تصح لنا مقاييس المقابلة والتقدير بين كل عصر سابق وعصر أخير.

ونحن إذ ننظر إلى أعمال عمر بن الخطاب نقيسها إلى نظام الحكم في زماننا، ووجدون فيها كثيراً من المستغربات التي تحول بيننا وبين تقديرها الصحيح للوهلة الأولى، ولكننا لا نلبث أن نرفع القشرة، وننفذ إلى اللباب حتى تزول الغرابة ونرى في مكانها الحق الخالد الذي تتغير العصور ولا يتغير، بل نرى في مكانها أحياناً ما يصلح كل الصلاحية للتفسير حتى بمبادئ هذا العصر الأخير.

خذ مثلاً أنه — وهو أقدر المالكين في عصره — كان يقنع بالكفاف ويلبس الكساء الغليظ ويهنأ بإبل الصدقة — أي يداويها بالقطران — ويراه رسل الملوك وهو نائم على

الأرض نومة الفقير المدقع، وتعرض له المخاضة<sup>١</sup> وهو داخل إلى الشام فينزل عن بعيره ويخلع خفيه ويخوض الماء ومعه بعيره، ويسافر مع خادمه فيساوي بينهما في المأكل والمركب والكساء.

حاكم من حكام العصر الحديث لا يصنع هذا ولا يُطالَب بأن يصنعه، وهو وأبناء العصر الحديث على حق فيما ارتسموه لأنفسهم من السمات<sup>٢</sup> والشارة؛ لأن حاكم الأمة يحتاج إلى المهابة بين قومه وغيرهم من الأقسام، وهذا حسن مشكور.

ولكن هذه وجهتنا نحن في هذا، فما هي وجهة عمر فيه؟

وهذه حجتنا نحن فيما ارتسمنا، فما هي حجة عمر فيما ارتسم؟

إننا إذا عقدنا المقارنة بين الوجهتين والحجتين ألفيناه في غنى عن وجهتنا وحجتنا، وأنه كان يصل إلى الغاية التي نرومها نحن من طريق أقوم وأنفذ من الطريق الذي توخيناها، فكان يعيش عيشة الفقراء وأمته وأم أعدائه أهيب له مما تهاب التيجان في القصور.

وكان عمل الرجل تثبيت سلطان وتثبيت عقيدة هي أساس الحكم قبل كل أساس، فكانت عيشته الفقيرة أعون له على تثبيت العقيدة، ثم لا غضاضة فيها على السلطان. وكان يدين نفسه بهذه العيشة ولا يأبى على غيره أن يخالفها، ويقنع باليسير ويعطي الحق الكثير لمن يستحقه على تفاوت في المآثر والأعمال، فلما ندب أبا عبيدة لتوزيع الطعام في عام المجاعة أعطاه ألف دينار وألح عليه في قبولها، ولما قسم الولايات جعل كل والٍ كفاء<sup>٣</sup> عمله من أجر وطعام مكفولاً له مع عطائه الذي يُعطاه كسائر المسلمين.

وهو الذي خالف أبا بكر في التسوية بين الأعطية لعلمه بتفاوت الحقوق، فقال له: أتسوي بين من هاجر الهجرتين وصلى إلى القبلتين وبين من أسلم عام الفتح خوف السيف؟ أتجعل من قاتل رسول الله كمن قاتل معه؟ ولقد ظل كلاهما على رأيه حتى قام عمر بالخلافة، فأخذ بمذهب التفضيل وتوفية العطاء حسب الحقوق. أما المهابة

<sup>١</sup> المخاضة: موضع الماء بحوزة الناس مشاةً وركباناً.

<sup>٢</sup> السمات: الهيئة.

<sup>٣</sup> كفاء عمله: أي ما يكافئ عمله ويجازيه.

فمن افتقر من الولاة إلى المظهر فيها لم يمنعه عمر، ولم يوجب عليه أن يقتدي به في خاصته<sup>٤</sup> وشظفه، فله من ذاك ما تقضي به مصلحة الدولة حيث كان.

وبهذا يكون الحاكم عمر بن الخطاب قد أدى «الواجب الحكومي» على الوجه الأقوم، فلا سبيل لأحد إلى أن يؤاخذه فيه بقياس حديث أو بقياس قديم.

فإذا بقي أن نستدل بتشديده في المعيشة على تفكيره أو خلقه، فما هي الدلالة التي تدل عليها؟ هل يدل هذا التشديد في محاسبة النفس على شيء يعاب؟ هل هو أدنى إلى النقص أو أدنى إلى الرجحان؟

إن أناساً يشددون على أنفسهم عن كزازة<sup>٥</sup> في الطبع وضيق في الحظيرة<sup>٦</sup> وعجز عن ملابسة الدنيا، وهذه نقائص تعاب في مقياس الفكر والأخلاق.

ولكن هل كانت خليقة عمر بن الخطاب خليقة المرعب المتوجس العاجز الذي يرجع الشظف عنده إلى العجز عن ملابسة الدنيا؟

أعجل الناس بالاتهام لا يتهم عمر بهذا ولا بما يشبهه ويدانيه.

وإنما تدل جملة أخلاقه على أن الخلق الذي ألزمه حياة الشظف إنما هو خلق قوي يروض صاحبه على ما يريد، وليس بخلق ضعيف يجفل من التصرف والتكليف إجمال العجز والرهبة والوسواس.

وفي «طبيعة الجندي» التي قدمنا الكلام فيها التفسير لنظرته في حساب نفسه، وفي الموقف الذي اختار أن يقفه بين يدي الله، فهو يعلم أن الله شديد الحساب، وأن الله رحيم، ولكن الجندي القوي إذا وقف بين يدي مولاه جعل تعويله على الوفاء بالأمر وقضاء الواجب في أدق تفاصيله، ولم يجعل معوله الوحيد على طلب الرحمة والصفح عن الخطيئة. فإن جاءه الصفح من مولاه، فليس هذا بمعفيه أمام نفسه من استقصاء الحساب ولو جار عليها؛ فأكرم لطبيعته الحادة القوية أن يجور على نفسه من أن يترخص في إعطائها ثم يتعرض للصفح والغفران.

وكان وفاؤه لحق الصداقة كوفائه لحق الله سبباً من أسباب هذا الشظف الذي عاش عليه بعد النبي وخليفته الأول، فقد أبى له وفاؤه أن يعيش خيراً مما عاش، وأن

<sup>٤</sup> الخاصصة: الفقر.

<sup>٥</sup> الكزازة: الانقباض، والمراد التزمت والجمود.

<sup>٦</sup> ضيق الحظيرة: الحظيرة مأوى الماشية، والمراد «ضيق الأفق».

يستبيح — وقد صار الأمر إليه — حظاً لم يستبيحاه، وكثيراً ما توسل إليه خاصته أن يشفق على نفسه، وأقنعه بما علموا أنه أدنى إلى إقناعه، وهو أن يتوسع في العيش ليكون ذلك أقوى له على الحق، فكان يقول لهم: «قد علمت نصحكم ولكني تركت صاحبِي على جادة،<sup>٧</sup> فإن تركت جادتهما لم أدركهما في المنزل.»<sup>٨</sup> وكلما نصح له زووه ومنهم بنته حفصة أن يستكثر من الطعام الطيب والنعمة السائغة سألها: كم كان نصيب النبي من هذا أو من ذلك، وأنت تعرفين نصيبه؟

فيكون السؤال هو الجواب.

ثم كانت رغبته في إقامة الحجة على ولاته وعماله سبباً آخر من أسباب شظفه وقناعته بالقليل؛ فقد يستحي أحدهم أن يخون ليغنى وخليفته قانع لا يطمع في أكثر من الكفاف.

وما كان عمر بالذي يجهل ما عرفه الناس من مروءة «الأبهة والوجاهة» وهو الذي يعلم ما جهلوه، ولكنه كان غنياً عنها إيثاراً لغيرها مما هو أرفع منها وأدل على المروءة في حقيقتها، فكان يقول: «المروءة مروءتان: مروءة ظاهرة ومروءة باطنة، فالمروءة الظاهرة الرياش، والمروءة الباطنة العفاف.»

فهو في جملة أحواله يفرض الشظف على نفسه؛ لأن قوته الخلقية تستطيع أن تريد فتفعل، وتستسهل الجد الذي يصعب على غيرها، ففيها رجحان يكبره العقل والخلق، وليس فيها نقص يعاب بمقياس التفكير أو مقياس الأخلاق.

إنما كان الرجل يحاسب غيره فيعطيه حقه في غير بخس ولا حرج، ويحاسب نفسه فيؤثر الشدة ليقطع الشك ويدراً الشبهة<sup>٩</sup> ويقتدي بصاحبيه، ويترك القدوة المثلى لمن يليه، فلا سبيل عليه لباحث في نظم الحكم ولا لباحث في معاني الأخلاق. على أن عصورنا الحديثة تستغرب الشظف من عمر وهي تهلل للملوكها وتكبر لهم حين يستنون لأنفسهم سنته في بعض أوقات الضيق والمحنة، وهي الأوقات التي يتنبه فيها شعور الرعية للفارق بينها وبين راعيها في المعيشة والتكليف. وأكثر ما يكون ذلك في أوقات المجاعات والحروب وشح المؤونة على الإجمال.

<sup>٧</sup> الجادة: وسط الطريق، والمقصود طريق الرسول ﷺ وصاحبه أبي بكر.

<sup>٨</sup> المنزل: المنزل والمكانة.

<sup>٩</sup> يدراً الشبهة: يدفعها ويبعدها.

ففي الحروب الأخيرة تجاوزت الصحف بالثناء على الملوك الذين راضوا أنفسهم وراضوا أسرهم وحاشيتهم معهم على جراية الحرب التي توجبها ضرورات التموين، وعدوا من مفاخر الملوك أنهم لا يأكلون إلا ما تأكله شعوبهم، وأنهم لا يرون لهم عزة في الترف الذي يعز على رعيّتهم،<sup>١٠</sup> فاقتدوا بعمر فيما أوجبه على نفسه عام القحط<sup>١١</sup> وعلمتهم الشدة كيف ينفذون إلى الواجب الإنساني من وراء زخارف الحضارة الحديثة. وشيء آخر يستغربه العصريون في نظام حكومة عمر، وإن كانوا ليرتمون مثله لو استطاعوه، ونعني به طريقته في محاسبة الولاة والعمال سواء لتحقيق العدل أو لتحقيق الأمانة.

فكان يجزي الوالي جزء المثل عن كل مظلمة وقعت على أحد رعاياه، ويأخذ الوالي بسيئات أبنائه وذويه إن أساءوا وهم مستطيلون<sup>١٢</sup> بما للولاية من حول وجاه. وكان يُحصي أموال الولاة ثم يستصفي ما زاد عليها كلما فشت<sup>١٣</sup> لهم فاشية من النعمة لا يخبرونه بمصدرها.

وفي هذا وذاك ضمان للعدل والأمانة يستغربه العصريون؛ لأنهم لا يألّفونه في طرائق الحكومات العصرية.

ولكن أتراهم يستغربونه لأنه غير حسن أو لأنه غير مستطاع؟ بل لأنه غير مستطاع ولا ريب، أو لأن الحكومات العصرية لا تملك أن تتحراه وتنصف في تنفيذه.<sup>١٤</sup> أما أنه حسن فلا شك في حسنه ولا في أنه أحسن من نظائره بين النظم العصرية؛ لأن حكومات العصر الحديث قد تحمي الوالي وإن ظلم واعتدى، فلا تسمح بمقاضاته إلا بإذن منها! وقد تحميه مرة أخرى بالإحالة إلى الثقة بالوزارة ومنع المناقشة في عمله؛ لأنها هي المختصة بمناقشته فيه، وتعتذر في الحالتين بعذر المحافظة على نظام الدولة

<sup>١٠</sup> يعز على رعيّتهم: يصعب عليهم تحقيقه.

<sup>١١</sup> عام القحط أو عام المجاعة، وقد سبقت الإشارة إليه.

<sup>١٢</sup> مستطيلون: أي معتزون بسلطانهم وجاههم.

<sup>١٣</sup> فشت لهم فاشية من النعمة: ذاعت وانتشرت، والفاشية: كل شيء منتشر من المال كالغنم والإبل وغيرهما.

<sup>١٤</sup> تحاول الحكومات على عهدنا أن تتحراه بما تستطيع من وسائل، وقانون «الكسب غير المشروع» ضرب من هذا الصنيع.

أن يهدده ما يهدد مراكز الحكام، ولم يكن عمر يخشى هذا الخطر لأنه أقوى منه، فله هو الحق وعلى النظم العصرية الملام.

أما الطريقة العصرية في ضمان أمانة الحكام فهي أن تُحرَّم عليهم الدساتيرُ مباشرةً الأعمال في الشركات وما إليها، ثم هي لا تأخذ منهم درهماً ولو دخلوا الخدمة صفر اليديين وخرجوا منها بالضياح والقصور والأموال. فمن استغرب الطرائق العمرية في هذا الباب فليستغربها ما شاء، وهو يعلم أنَّ الغرابة ليست بعيب، وأنَّ المؤلف هو المعيب إن قصر عن الغرض المطلوب.

وما عدا هذا من اختلاف بين العهدين فقلما يعدو اختلاف الأسماء وتغيير العناوين، وقلَّ أن ينفذ إلى ما وراء القشور، وهذه بعض الشواهد التي تقرب أسباب النظر إلى حقيقة هذا الاختلاف.

مر عمر في سوق المدينة فرأى إياس بن سلمة معترضاً في طريق ضيق، فخفقه بالدرّة، وقال له: «أمط عن الطريق يا بن سلمة!»<sup>١٥</sup>

ثم دار الحول<sup>١٦</sup> ولقيه في السوق فسأله: أردت الحج هذا العام؟ قال: نعم يا أمير المؤمنين. فأخذ بيده حتى دخل البيت وأعطاه ستمائة درهم وقال له: يا بن سلمة، استعن بهذه، واعلم أنها الخفقة التي خفقتك بها عام أول! قال إياس: يا أمير المؤمنين، ما ذكرت حتى نكّرتنيها. فأجابه عمر: أنا والله ما نسيتها.

فالنظم العصرية تحار في وضع هذه الحادثة في باب من أبوابها المرتبة حسب الوظائف والأوامر والمراجعات.

ولكن ماذا يصنع جندي المرور في عصرنا إذا شاء أن يميظ عن الطريق ويفض

الزحام؟ وماذا تصنع المحاكم في تعويض من أصابه الضرب بغير ضرورة؟ إنَّ جندي المرور ليضرب بالدرّة وبما هو أقسى منها، وإنَّ المحاكم لتعوض المضروب بشيء من مال الدولة عن خطأ الجند والموظفين، وعمر قد عوض الرجل من ماله، كما يؤخذ من قول ابن سلمة أنه ذهب به إلى بيته، فإن لم يكن هذا المبلغ من مال عمر وكان من خزانة الدولة فقد غرم عمر كل دين عليه قبل موته، ولم يفارق الدنيا إلا على

<sup>١٥</sup> أمط عن الطريق: تنحَّ وأفسح.

<sup>١٦</sup> دار الحول: انقضى عام.

ضمان وثيق أن يعاد كل درهم من دينه إلى ذويه، وقد يكون الخطأ يومئذ في الحساب لا في تصرف عمر بن الخطاب.

ورأى عمر امرأة في زي استغربه فسأل عنها، فقيل له إنها الأمة فلانة! فضربها بالدرّة ضربات وهو يقول لها: يا لكعاء، أتشبهين بالحرائر؟<sup>١٧</sup>  
وهنا مجال واسع للحدلقة العصرية في الكلام على «الحرية الشخصية»، وعلى حق من يشاء أن يلبس ما يشاء ويسير حيث يشاء.

ولكن ماذا تصنع الحضارة العصرية بالنساء المربيات اللاتي يتنكرن بأزياء الحرائر، ويأوين إلى البيوت في أحيائهن يخرجن معهن إلى الطريق؟ وبماذا يختلف شأن النساء المربيات من شأن الإمامة في زمن كن فيه متهمات الأعراض؟  
ورأى عمر رجلاً يتبختر ويمشي مشية قبيحة لا تليق بالرجال، فأمره أن يتركها، فأبى وزعم أنه لا يطيق تركها فجلده، وعاد بعد جلده إلى التبختّر فجلده مرة أخرى، ثم مضت أيام وجاءه الرجل وقد ترك تلك المشية القبيحة ودعا له: جزاك الله خيرًا يا أمير المؤمنين، إن كان إلا شيطانًا<sup>١٨</sup> أذهب الله بك.  
الحرية الشخصية مرة أخرى!

غير أنّ عمر في عقوبته هذه إنما كان يعاقب على أمر نهى عنه القرآن وليس له أن يبيحه بحال، فهو قانون يعرفه من أوقع العقاب ومن وقع عليه ومن شهوده وأقروه، وكلهم يأبى أن يمشي في الأرض مرًا ويعدها من قبائح الآداب.  
ولكننا في العصر الحديث نقسّم النواهي والأوامر إلى قسم يحاسب عليه القانون، وقسم يحاسب عليه العرف المأثور، وعقاب العرف حق الأمة وليس بحق الحكومة والقضاء.

وحجة العصر الحديث أنّ العقاب القانوني هنا غير منصوص عليه وليس النص عليه بمستطاع، وربما فتح الباب للأغراض والأهواء واستبداد الحاكمين إذا استطيع.  
وعندنا أنّ حجة العصر الحديث في هذا ناهضة لا شك في صدقها، ولكنها إن نهضت فإنما تنهض على العصر الحديث ولا تنهض على عمر ولا على من وثقوا بعدله وأسلموه زمام العرف والقضاء على السواء، فماذا لو استطاع العرف في عصرنا أن

<sup>١٧</sup> الحرائر: الأمة ضد الحرّة والجمع إماء، والحرائر جمع حرّة، واللكاء: الحمقاء.

<sup>١٨</sup> إن كان إلا شيطانًا: أي ما كان إلا شيطانًا.



يحاسب الناس بالحبس والجلد والغرامة على رذائل الذوق وقبائح الآداب دون أن يخطئ، أو يجور؟ أيأبى الإصلاح وهو آمن عقباه؟ إن أباه فليس صوابه في إباطه بأكبر من صواب عمر في تقريره، وليس على عمر ولا على رعيته جناح أن يطمثنوا إلى عدل يعيينا أن نطمئن إلى مثله.

وقد تقدم أن عمر غضب على الحطيئة لهجائه للناس ونهاه أن يهجو أحدًا، فضرع إليه الرجل وقال: إذن أموت ويموت عيالي من الجوع، فأنذره ليقطعن لسانه! ثم عطف عليه فساومه على ترك الهجاء بثلاثة آلاف درهم، فسلم الناس من لسانه، واستغنى عن هذه الصناعة ما عاش عمر، ثم عاد إليها بعد موته.

إن أمين الحساب في خزائن الدول الحديثة يحار في أي باب من أبواب المصروفات يضع هذه الدراهم التي اشترى بها هجاء الحطيئة، ولكنه لا يحار طويلاً حتى يذكر باب الدعوة وما تنفقه الدول من الملايين ثمنًا للثناء والهجاء، فيضعها هنالك وهو أهدأ ضميرًا مما وضع في الباب كله؛ لأنه مال تنتفع به الرعية وتنتفع به الأخلاق، ولا نفع فيه لذوات الحاكمين.

ولنضرب أمثلة من طراز آخر على الطريقة العمرية التي يستغربها العصريون وهم مخطئون في استغرابها، أو قادرون على النظر إليها كما ينظرون إلى المألوفات لو أطلقوا عقولهم من عقال الصيغ والأشكال، ونفذوا من ورائها إلى الجواهر والأصول.

كان عمر يعس في المدينة فسمع صوت رجل وامرأة في بيت، فتسور الحائط فإذا رجل وامرأة عندهما زقٌ خمر،<sup>١٩</sup> فقال: يا عدو الله! أكنت ترى أن الله يسترک وأنت على معصية؟ فقال الرجل: يا أمير المؤمنين، أنا عصيت الله في واحدة وأنت في ثلاث، فالله يقول: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ وأنت تجسس علينا، والله يقول: ﴿وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾، وأنت صعدت من الجدار ونزلت منه، والله يقول: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتَسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا﴾، وأنت لم تفعل ذلك. فقال عمر: هل عندك من خير إن عفوت عنك؟ قال: نعم، والله لا أعود. فقال: اذهب فقد عفوت عنك.

<sup>١٩</sup> الزق: السقاء «الإناء».

ما أسرع ما تقول الحذقة العصرية وهي مستريحة البال: هذه بدوات<sup>٢٠</sup> البادية في حكمها تجسس ثم محاجة جدلية، ثم نزول عن عقاب، وهي «طريقة تعوزها الإجراءات الرسمية» التي نحن عليها حريصون وبها جد فخورين! لكن ما القول في مطابقة هذه الطريقة كل المطابقة لما يجري عليه النظام الحديث في إجراءاته الرسمية بغير استثناء؟

فالدساتير الحرة تمنع الرقابة وفض الرسائل واستباحة الأسرار، والحكومات مع هذا المنع الدستوري تضطر إلى استطلاع الأحوال واطقاء الجرائم بمراقبة المتهمين وذوي الشبهات، فإذا اتفق في حادث من الحوادث أنها استباحت سرًّا يدل على جريمة محظورة، فماذا يكون من سير الإجراءات الرسمية؟ يكون ما كان من عمر في الحادث الذي رويناه بغير اختلاف؛ فالقضاء لا يأخذ بدليل يمنعه الدستور، ولا تثبت عنده الجريمة إلا بدليل مشروع، والحكومة تضطر هنا إلى السكوت ومتابعة الحالة حتى تسفر عن بيئة يجوز لها أن تعتمد عليها أمام القضاء. وهي فيما تصنع من هذا القبيل أعجز من عمر فيما صنع؛ لأنه جعل الاستطلاع سبيلًا إلى العظة والتوبة، واستغنى عن الإجراءات الرسمية التي نحن عليها حريصون وبها جد فخورين.

ونقترب من حادث تطول فيه الألسنة العصرية أبعد مما طالت في شتى الحوادث التي قدمناها، ونعني به كتابه الذي خاطب به النيل يوم قيل له إنه أمسك عن الفيضان. فقد زعم المؤرخون أنَّ أهل مصر ذهبوا إلى عمرو بن العاص في شهر بئونة، فأخبروه أنَّ للنيل عندهم سُنَّة قديمة لا يجري إلا بها، وهي «أنهم إذا كانت ليلة ثلاث عشرة من هذا الشهر، عمدوا إلى جارية بكر بين أبيوها، فحملوا عليها من الحلي والثياب أفضل ما يكون، ثم ألقوا بها في النيل»، فلم يجبه عمرو إلى ما سأله وقال لهم: هذا لا يكون في الإسلام، وإنَّ الإسلام يهدم ما كان قبله. فأقاموا بئونة وأبيب ومسرى لا يجري فيها النيل قليلاً ولا كثيراً، ثم رفع عمرو الخبر إلى عمر فاستصوب ما صنع، وكتب له: «إني بعثت إليك بورقة مع كتابي هذا فألقها في النيل. وفي الورقة كتاب يخاطب به النيل يقول فيه: «من عبد الله عمر إلى نيل مصر، أما بعد، فإن كنت تجري من قبلك فلا تجر، وإن كنت تجري من قبَل الله، فنسأل الله أن يجريك.»

<sup>٢٠</sup> البَدَوَات: جمع بداءة، وهي الرأي الذي يسنح.

وقال رواية هذه القصة: إنَّ عمرًا ألقى بالورقة في النيل قبل يوم الصليب بشهر، وقد تهيأ أهل مصر للجلاء والخروج، فأصبحوا يوم الصليب وقد أجراه الله ستة عشر ذراعًا،<sup>٢١</sup> واستراحوا من ضحاياه في ذلك العام وفيما بعده من الأعوام.

والروايةُ على علاقتها قابلة للشك في غير موضع عند مضاهاتها على التاريخ، وقد يكون الواقع منها — إن وقعت — دون ما رواه الرواة بكثير، ولتكن على هذا صحيحة بحذافيرها، فما هي الغضاضة فيها على العلم الحديث، ولا نقول على العقل «البدوي» قبل نيف وألف سنة؟

إنَّ عمرَ لم يجد أهل مصر معولين في فيضانهم على القناطر والسدود وفنون الهندسة فأبى عليهم أن يعولوا عليها، ولكنه وجدهم معولين على خرافة يعافها العقل والشعور فأنكرها، وحق له أن ينكرها، ولم يقل لهم إنَّ ورقته الملقاة في النيل هي التي تجريه، بل قال لهم إنَّ النيل ليجري بغير تلك السنة التي استنوها له، وبغير القربان الذي يتقربون به إليه، وليس في هذه القصة كلها ما يستغرب من حاكم عصري مؤمن بالله منكر للخرافات، فورقة عمر أقرب إلى العقل في زماننا هذا من الكنؤس والقوارير التي تكسر في الأنهار عند فتح قناطرها وجسورها، وأقرب إلى العقل من البخور الذي يحترق في البيع<sup>٢٢</sup> والهيكل جلبًا للفيضان واستغاثة بالسماء.

ونحن لا نعرض لهذه الأشتات من طريقة عمر في حكومته لأنها هنأت تلجئ المعجب به إلى دفاع وتسويغ، وليس في كل هذه الأشتات وأشباهها ما يلجئ عمر ولا المعجبين به إلى دفاع أو تسويغ.

وإنما عرضنا لها توسعة لأفق النظر إلى العظمة الإنسانية في مختلف أزمانها، واستخفافاً بالغرائب التي تخلقها العادة العارضة لعبادها، ثم هي لا تستحق من هوانها أن نخسر من أجلها شعورنا بعظمة الإنسان، وإنها لأنفس ما نصونه ونعتز به في جميع الأزمان.

عدل عمر نخسره لأنه كان يقضي فيه بغير «استمارة» مدموغة ينص عليها قانون المرافعات! أو لأنه كان يقضي فيه على غير «الإجراءات العصرية» في مواجهة الحقوق

<sup>٢١</sup> ذراع القياس تُؤنَّت كثيرًا وتُذكَّر قليلًا.

<sup>٢٢</sup> البيع: الكنائس.

الشخصية! أو لأنه كان يقضي فيه قضاء يختلف الفقهاء في عنوانه وفي الرف الذي يضعونه عليه بين رفوف الأصابير!  
يا لها من حماقة تخجل العصر الحديث! تخجله وهو واقف بين العصور يتناول عليها بتسخيف الحماقات وإدحاض الخرافات.